وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ		
منشور عدد 10		
2023		10

وزارة التربية		
منشور عدد		
2023	1	69

وزارة التربية

إلى السيدات والسادة

- **المندوبين الجهويين للأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ**
- **المندوبين الجهويين للتربية**

الموضوع: حول تنظيم برنـامج تكويني وتحسيسي مشترك تحت شعار **"لا للعنف في الوسط المدرسي"**.

المصاحيب: الوثيقة المرجعية للبرنامج.

المراجـع:

- الفصلان 44 و52 من الدستور،
- الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل المعتمدة في 20 نوفمبر 1989، والمصادق عليها بالقانون عدد 92 لسنة 1991 المؤرخ في 29 نوفمبر 1991،
- القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة،
- مجلة حماية حقوق الطفل الصادرة بمقتضى القانون عدد 92 لسنة 1995 المؤرخ في 9 نوفمبر 1995،
- الأمر عدد 2437 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 والمتعلّق بتنظيم الحياة المدرسيّة،
- الأمر عدد 2020 لسنة 2003 المؤرخ في 22 ديسمبر 2003 المتعلق بضبط مشمولات وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة،
- الأمر عدد 2950 لسنة2002 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التربية والتكوين.
- الاتفاقية الاطارية للشراكة والتعاون بين وزارة التربية ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن الموقعة في 14 أكتوبر 2022،

- الاتفاقية الاطارية للشراكة والتعاون بين المرصد الوطني لحماية حقوق الطفل والمنظمة التونسية للتربية والأسرة الموقعة في 28 ديسمبر 2022.

وبعد،

أخذا بعين الاعتبار التزايد في حالات العنف في الوسط المدرسي أو خارجه،

واعتبارا لما يمثله العنف المسلط على الطفل في الوسط المدرسي من تهديد لحقوقه وسلامته البدنية والنفسية والذهنية وما له من آثار مدمّرة للمسار التربوي والنّفسي للتلميذ سواء ما تعلّق بتحصيله الدراسي واندماجه الاجتماعي وبناء شخصيّته،

وتفاعلا على ما ورد بالتقرير الوطني حول وضع الطفولة في تونس لسنتي 2021/2020 الذي أصدره مرصد حقوق الطفل من أنّ نسبة العنف المسلط على الطفل بالوسط المدرسي تمثل 9 % سنة 2020 و10.8 % سنة 2021 من جملة الأوساط التي يمكن أن يُمارس فيها العنف على الطفل، هذا بالإضافة إلى العنف الذي يُسلط عليه خارج محيط المدرسة والذي يقع تصنيفه بالعنف في الشارع. وقد أشار نفس التقرير الى مضاعفة المجهودات الأمنية لمراقبة محيط المؤسسات التربية من 3121 عملية سنة 2020 الى 6171 سنة 2021 الشيء الذي يفسر تنامي هذه الظاهرة.

واستنادا للقيم التربوية الراسخة في تغليب مبادئ الحوار الرصين المتوازن والاحترام المتبادل واعلاء لقيم التسامح والاعتدال والتشاور مع الأطفال،

وتدعيما لرسالة المربي النبيلة في تعميم المعرفة ونشر الوعي وتكريس الحقوق ونبذ العنف والتنبيه لمخاطره.

أعدّ المرصد الوطني لحماية حقوق الطفل تحت إشراف وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ، بالتعاون مع المنظمة التونسية للتربية والأسرة وبدعم من منظمة اليونيسيف برنامجا تكوينيا تحسيسيا مزدوجا تحت شعار، "لا للعنف في الوسط المدرسي"، الذي ينصهر في اطار الحملة الوطنية لمقاومة العنف المسلط على الطفل والتصدي له: "**يكبر وما ينساش**" الذي تسهر على تنفيذه وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ . ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تعزيز قدرات مختلف المهنيين والمتعاملين مع الطفل في مجال حقوق الطفل،
- التوعية بالجوانب القانونية والآثار النفسيّة والاجتماعية للعنف على الأطفال والمجتمع،
- مناصرة ثقافة اللاّعنف لدى كل المتدخلين ولدى الأطفال والأسر،

- تشريك الأطفال وحثّهم على التعبير والإشعار بجميع حالات التهديد وأنواع العنف،
- جعل المدرسة ومحيطها فضاء آمنا.

ويشمل هذا البرنامج، الذي يمتد بين شهري ماي وديسمبر 2023، تكوين 1500 إطارا تربويا ويُشرف عليه 150 إطارا من المنظمة التونسية للتربية والأسرة، بغاية تنشيط حصص توعوية في مجال التصدّي للعنف بالوسط المدرسي، يستفيد منها قرابة 200 ألف تلميذا بالمدارس والمعاهد الراجعة بالنظر لوزارة التربية في كافة ولايات الجمهورية.

وتتمثل محاور البرنامج التكويني والتحسيسي "لا للعنف في الوسط المدرسي" في ما يلي:

1-تنمية قدرات المختصين في مجال الطفل،

2-نشر ثقافة حقوق الطفل واللاعنف لدى المتدخّلين في شؤون الطفولة،

3- مناصرة ثقافة اللاعنف لدى كل المتدخلين ولدى الأطفال والأولياء.

ونظرا إلى ما يكتسيه هذا البرنامج التكويني والتحسيسي من أهمّية بالغة،المرجو من السيدات والسادة، المندوبين الجهويين للتربية والمندوبين الجهويين للأسرة والمرأة والطفولة وكبار السّن، كلّ في إطار مهامّه، الحرص على اتخاذ ما يلزم من تدابير قصد:

- تأمين أفضل الظروف لإنجاح هذا البرنامج وتيسير الاستفادة منه لأوسع شريحة ممكنة من الإطارات والتلاميذ
- توفير الفضاءات الضرورية لإحتضان حلقات التكوين والتنسيق مع مرصد حماية حقوق الطفل لانجاز مختلف مراحله،
- تأمين وسائل العمل اللازمة للمكوّنين المعتمدين لتنفيذ البرنامج التكويني والتحسيسي،
- تسهيل عمل الهياكل الجهوية للمنظمة التونسية للتربية والأسرة،

وإننا لنعول عليكم في إنجاح هذا البرنامج التكويني والتحسيسي، لما فيه من فائدة للعملية التربوية وتحقيق مصلحة التلميذ الفضلى وضمانا لحقه في العيش في محيط آمن.

وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ

وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

آمال بن الحاج

وزير التربية

الجمهورية التونسية وزارة التربية

محمد حميدي الجغديري

برنامج تكويني

" لا للعنف بالوسط المدرسي"

الوثيقة المرجعية

الإطار العام،

تعززت منظومة حقوق الانسان في تونس بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل سنة 1989، والبروتوكولات الاختيارية الثلاثة الملحقة بها والمتعلقة بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة للأولى والبيع والبغاء واستغلال الأطفال في المواد الإباحية للثانية وتقديم البلاغات للثالثة، وإصدار مجلة حماية الطفل سنة 1995، كما تعزز بإصدار تونس القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والطفل والقانون الأساسي رقم 61 لسنة 2016 بشأن منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

كما انضمت تونس بدوها إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، المعروفة باسم "اتفاقية لانزاروت" التي دخلت حيز التنفيذ في غرة فيفري 2020.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى تدعيم الالتزامات الدولية تجاه الأطفال، على إثر دخول الخطة الأممية للتنمية المستدامة لعام 2030 حيز التنفيذ سنة 2016، وما تضمنته بأهدافها السبعة عشر المقسمة إلى 169 هدفًا فرعيا، وما اشتملت عليه من مراعاة وتكريس لحقوق النشء من الأطفال والمراهقين.

وإذ يحق لتونس أن تعتزّ بما أمكن تحقيقه لفائدة الطفولة من مكاسب على جميع الأصعدة جعلت الأطفال يمارسون حقوقهم بكل حرية وتلقائية ويحظون برعاية وحماية واهتمام على الصعيدين العام والخاص، إلاّ أن ذلك لا يمكن أن يحجب علينا حقيقة أنّ شريحة واسعة من هؤلاء الأطفال يظلّون، في نفس الوقت، معرضين لمخاطر جمّة كالإقصاء والتهميش بفعل عوامل الفقر أو الأمية أو الظروف الصحية الصعبة أو الإعاقة أو العنف والتعرض للأذى أو المعاملة القاسية أو المهينة، بما في ذلك في بعض الأحيان داخل الأسرة ذاتها أو المحيط التربوي.

من ناحية أخرى، يعيش الكثير من الأطفال أوضاعا صعبة بحكم حرمانهم من المحيط الأسري، وكثير منهم يتمّ ايداعه في مؤسسات تفتقر لأبسط ظروف العيش، وكل هذه الملابسات ينجر عنها انحراف الأحداث وامتهانهم الجريمة وإقبالهم على الأعمال الخطرة والمهينة ويجعلهم فريسة

سهلة للمستغلين الاقتصاديين أو المتاجرين بالنوع البشري في مآرب أقرب ما تكون إلى الاسترقاق... وتتفاقم أوضاع الطفولة باستفحال ظاهرة التسرب والانقطاع المدرسي الذي يذهب ضحيته أكثر من 100000 طفل كل عام، ممّا يجعل البعض فريسة سهلة أمام الاستقطاب.

وقد كشف المسح العنقودي السادس متعدد المؤشرات (MICS 6) حول وضع الأمهات والأطفال في تونس عن استمرار تنامي الفوارق بين المناطق والجهات والفئات الاجتماعية.

وبغض النظر عن الوفيات من الأطفال الرضع والعنف المسلط على الأطفال، وهما أكثر المؤشرات ارتفاعا. فإنّ الوضع ينذر بالخطر من البيانات الإحصائية للمسح التي أظهرت آفات جديدة في السنوات الأخيرة، من قبيل انتحار ومحاولات انتحار الأطفال، واغتصاب الأطفال، والاستغلال الجنسي، والجرائم الإلكترونية، وجرائم الاتجار بالبشر الوطنية وعبر الوطنية.

وقد جاء في التقرير الوطني حول وضع الطفولة في تونس لسنتي 2021/2020 الذي أصدره المرصد ان نسبة العنف المسلط على الطفل بالوسط المدرسي تمثل 9 % سنة 2020 و10.8 % سنة 2021 من جملة الأماكن التي يمكن ان يمارس فيها العنف يضاف اليها العنف الذي يسلط خارج محيط المدرسة والذي يقع تصنيفه بالعنف في الشارع. كما أن نفس التقرير قد أشار الى مضاعفة المجهودات الأمنية لمراقبة محيط المؤسسات التربية من 3121 عملية سنة 2020 الى 6171 سنة 2021 الشيء الذي يفسر تنامي هذه الظاهرة.

وبالتأكيد، نحن اليوم نشهد مشاركة واعية من المجتمع المدني في أغلب الإجراءات التي تم تنفيذها لتحسين الاستجابة التشريعية والمؤسساتية الوطنية للحدّ من مختلف أشكال العنف ضد الأطفال، وخاصة الفتيات منهم.

وفي إطار الحملة الوطنية للتصدي للعنف المسلط على الطفل تحت شعار "**يكبروما ينساش**" التي أطلقتها وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن يوم 21مارس 2023، وتنفيذا لاستراتيجية نشر ثقافة حقوق الطفل وسعيا لترسيخ هذه الثقافة على أوسع نطاق في إطار تشريك مختلف المتدخلين في ميدان الطفولة التي تستهدف أساسا شريحة واسعة من مختلف فئات المجتمع في تونس وخاصة الأولياء والأطفال والمهنيين المتعاملين مع الأطفال يتنزل هذا البرنامج تحت شعار " **لا للعنف بالوسط المدرسي**"

تقديم البرنامج،

يعتزم المرصد بالتعاون مع المنظمة التونسية للتربية والأسرة وبدعم من منظمة اليونيسيف وفي إطار شراكة بين وزارتي الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والتربية تنظيم برنامج تكويني وتوعوي حول التصدي للعنف المسلط على الأطفال وتبني سلوك يحترم حقوق الطفل تحت شعار "**لا للعنف بالوسط المدرسي**"، ويتمحور هذا البرنامج حول:

1- تنمية قدرات المختصين في مجال حقوق الطفل

2- نشر ثقافة حقوق الطفل واللاعنف لدى المتعاملين مع الأطفال

3- مناصرة ثقافة اللاعنف لدى كل المتدخلين ولدى الأطفال والأولياء.

يستهدف هذا البرنامج حوالي 150 إطار وطني وجهوي من المنظمة يتم تكليفهم بتكوين قرابة 1500 إطار تربوي بالمؤسسات التعليمية الذين بدورهم يتم تكليفهم بتنشيط حصص توعوية لفائدة قرابة 200 ألف تلميذ في كافة الولايات.

أهداف البرنامج،

يهدف هذا البرنامج إلى:

- تعزيز القدرات لمختلف المهنيين والمتعاملين مع الطفل في مجال حقوق الطفل.
- التوعية بالجوانب القانونية والآثار النفسيّة والاجتماعية للعنف على الأطفال والمجتمع.
- مناصرة ثقافة اللاعنف لدى كل المتدخلين ولدى الأطفال والعائلات.
- تشريك الأطفال وحثّهم على التعبير والإشعار بجميع حالات التهديد وأنواع العنف.
- جعل المدرسة ومحيطها فضاء آمن خالي من العنف.

عناصر البرنامج:

يتمثل برنامج " لا للعنف بالوسط المدرسي" في العناصر التالية:

1. تنمية القدرات

1.1- تنظيم دورة تكوين المكونين في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل يتضمن 65 ساعة تكوينية لفائدة 20 إطار عالي من المنظمة خلال شهري ماي وجوان 2023 (برنامج4/1).

1.2- تنظيم الجامعة الصيفية لحقوف الطفل لفائدة 150 إطار جهوي للمنظمة (قرابة 5 إطارات عن كل مكتب جهوي) لمدة ثلاثة أيام (20 ساعة تكوينية) وذلك خلال شهر أوت 2023 (برنامج 4/2).

2. نشر ثقافة اللاعنف

2.1- تنشيط أيام تكوينية تحسيسية لفائدة 1500 إطار تربوي بمختلف ولايات الجمهورية في مجال التوقي من العنف المسلط على الأطفال وذلك خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2023 (برنامج 4/3).

3. مناصرة ثقافة اللاعنف

3.1- تنظيم أيام تنشيطية بمختلف الجهات لفائدة 200 ألف تلميذ حول التصدي للعنف بالوسط المدرسي وذلك خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2023 بمناسبة شهر الحماية (برنامج 4/4).

3.2- تنظيم ندوة وطنية لتقييم البرنامج وآثاره في حماية الأطفال من العنف آخر شهر ديسمبر 2023.